دراسة وتقييم لمنهج الحاكم النيسابوري
في تصحيحه لأحاديث الفضائل

يحيى عبد الحسن الدوخي

الخلاصة

في هذا البحث سلّطنا الضوء على مفردة في غاية الأهمية وهي ما ورد من شبهة في منهج الحاكم النيسابوري، وهو كونه متساهل، مع أن هذا الحافظ قد جمع في مصنفاته كثيراً من روايات الفضائل لأهل البيت عليهم السلام . فانّصب بحثنا على تحليل هذه الظاهرة (تساهل الحاكم) فقاربنا ونَقدنا من اتهمه بذلك، وأثبتنا أن الحاكم معتدل في أحكامه على تلك الأحاديث لا سيما التي لها مساس بعقيدة الشيعة كحديث الغدير وغيره . وبذلك نؤسس لمنهج عام قد تنقلب فيه المعادلة فقد يكون المتساهل معتدل ومنصف وليس العكس، وتكون كلماته وما ينقله من أحاديث مقبولة ومحل اعتماد، بعكس ما اشتهر وكأنه قاعدة لا يمكن المساس بها، وبذلك نهدم أساساً مغلوطاً سار عليه بعض علماء الجرح والتعديل، ونبني عليه بُنياناً ومنهجاً صحيحاً وفقاً لموازين علمية رصينة يمكن من خلاله أن نرتقي بكثير من الأحاديث التي ضُعّفت ونرفعها إلى مصاف الصحة والاعتبار.

المفردات الأساسية

الحاكم النيسابوري، منهج ، نقد، تساهل ، تشدّد ، اعتدال، طبقات، طرق الحديث، فضائل أهل البيت ، الغدير ...

مدخل البحث

يعتبر المحدث والحافظ أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، من أساطين أهل الصناعة في علم الحديث، اشتهر بكتابه (المستدرك على الصحيحين)، وحمل هذا الكتاب في طياته جملة من أحاديث الفضائل، كحديث الغدير، وحديث الطير وو.. ولكن جُوبه هذا المحدّث بتهمة التساهل ومن ثم التشيع، بحيث نجد أنّ هذه المفردة- أي التساهل- تُلاك على الألسن قديماً وحديثاً، وكأنها منهجاً تَلبّس به، ولعلنا نرصد هذه الظاهرة من خلال ما نلمسه من كلمات لابن تيمية وتلميذه الذهبي وابن كثير والنووي وغيرهم - كما سنأتي على ذكرهم لاحقاً- ولكن هذه الكلمات التي نبزته هل صحيحة ومطابقة للواقع أولا ؟ ولمْ لا يَكون معتدلاً ومنصفاً ، وهو رائد هذا الفن والخبير فيه، ولعل هناك أسباباً أخرى حملت الآخرين على لصق تهمة التساهل ولعل أهمها نقله لفضائل العترة الطاهرة أو أنه متشيع وغير ذلك ، هذا كله ما سوف نطرقه في هذه المقاربة النقدية لنرى حقيقة هذا الأمر وتجليته بإنصاف وموضوعية، وذلك من خلال دراستنا لترجمة مختصرة لحياته كمقدمة لمعرفة هذا الحافظ، وماذا قال العلماء فيه، وكلمات النّقاد في تساهله، والاحتمالات المفترضة لتساهله ومناقشتها، وكذلك التحقيق في تهمه تشيّعه، ودراسة

تطبيقية لنموذج من أحاديثه التي رواها في فضائل أهل بيت العصمة والطهارة، ولعل أهمها هو حديث (الغدير) الذي نضعه في دائرة دراستنا كنموذج لبقية الأحاديث، ومن ثم نستل نتيجة لهذا البحث .

ترجمة الحاكم النيسابوري (ت/٤٠٥ هـ)

الإمام محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه الشافعي، الناقد الجهبذ شيخ المحدثين المشهور بالحاكم النيسابوري، ولد سنة (٣٢١ هـ) بنيسابور، له تصانيف كثيرة أشهرها: المستدرك على الصحيحين، ومعرفة علوم الحديث وتاريخ نيسابور، وغيرها. قال الخطيب البغدادي: كان من أهل الفضل والعلم والمعرفة والحفظ.. وكان ثقة[١]. وقال ابن كثير: وقد كان من أهل الدين والأمانة والصيانة والضبط والتجرد والورع [٢].

وقال السبكي: كان إماماً جليلاً وحافظاً حفياً اتفق على إمامته وجلالته وعظم قدره[٣]. وقال أبو علي الحافظ: إذا رأيته رأيت ألف رجل من أصحاب الحديث[٤]. ولكن مع ثناء العلماء وفضله- بل وكل من جاء بعده فهم عيال عليه- لم يسلم من غائلة التساهل، وكانت موجة الاتهامات تنهال عليه من حدب وصوب، فاتهمه الخطيب البغدادي والذهبي والسمعاني وغيرهم بالتشيع [٥]. والتساهل، وهي نسبة باطلة كما سيأتي بيانه.

كلمات النقاد في تساهله:

أ- ابن الصلاح؛ قال: « واسع الخطو في شرط الصحيح متساهل في القضاء به فالأولى أن نتوسط في أمره..» [٦].

ب- النووي؛ قال: « الحاكم متساهل كما سبق بيانه مراراً »[٧].

ج- ابن تيمية؛ قال: « إن أهل العلم متفقون على أن الحاكم فيه من التساهل والتسامح في باب التصحيح، حتى أن تصحيحه دون تصحيح الترمذي والدار قطني وأمثالهما»[٨].

---

(١) تأريخ بغداد، ج ٣ ص٩٤.
(٢) البداية والنهاية، ج ١١ص ٣٥٥.
(٣) طبقات الشافعية، ج ٤ ص١٥٦.
(٤) سير أعلام النبلاء، ج ١٧ ص١٦٧، ١٧٧.
(٥) تاريخ بغداد، ج٥ ص ٤٧٤، ميزان الاعتدال، ج٣ ص ٦٠٨، الأنساب، ج ٢ ص ٣٧١.
(٦) مقدمة ابن الصلاح، ص ٢٤.
(٧) المجموع، ج ٧ ص٦٤.
(٨) مجموع الفتاوى، ج١ ص ٩٧.

هـ- الذهبي؛ فقد تقدم القول بأن الترمذي والحاكم متساهلون[١]، فقد ذكر أيضاً أنه يصحح في مستدركه أحاديث ساقطة ويكثر من ذلك [٢].

و- ومن المعاصرين العلامة الألباني، قال:« وتساهل الحاكم في التصحيح معروف »[٣].

نكتفي بهذه الأقوال التي نُسبت التساهل إلى علم من أعلام الجرح والتعديل، وسنأتي لتحقيق هذا الأمر في البحث اللاحق.

الاحتمالات المفترضة لنسبة تساهل الحاكم ومناقشتها

إنّ ما نُسب إلى الحاكم من نسبة التساهل يمكن أن نحقّقه بإنصاف ورويّة، وذلك من خلال مناقشتنا للأسباب أو الاحتمالات التي أدت إلى القول بتساهله. فهل هذه العلل كافيه لإسقاط أحاديثه؛ بحجة أنه يُصحح الضعيف، أو أن هناك مبررات أخرى تنطوي تحت هذه المقولات، ولعلها هي السبب الحقيقي وراء ما اتهم به.

إذن لنفتش بهذه الأقوال ونضعها في الموازين العلميّة لنخرج بنتيجة تجعلنا نقتنع بأن هذه النسبة مطابقة للواقع أو لا؟ فلابد من استقصاء الأسباب أو الاحتمالات التي نُسبت إليه. وبحسب استقرائنا هي كالتالي:

الاحتمال الأول: أنه يخرّج بعض الأحاديث ليس في الصحيحين وليس على شرطهما [٤].

وهذا ما نجده في كلمات الذهبي حينما قال:« ولا ريب أن في (المستدرَك) أحاديث كثيرة ليست على شرط الصحة؛ بل فيه أحاديث موضوعة شَانَ المستدرك بإخراجها فيه»[٥].

---

(١) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، ص ١٧١-١٧٢.

(٢) ميزان الاعتدال، ج٣ ص ٦٠٨.

(٣) سلسلة الأحاديث الصيحة، ج١ ص ٢٠٠.

(٤) لا توجد في محتوى الكتابين (صحيح البخاري ومسلم) شروط بمعنى أن البخاري ومسلم ذكرا في صحيحيهما؛ وإنما من أتى بعدهما قال بهذه الشروط من باب الاستقراء والاجتهاد لا من باب القطع واليقين. فهي بالحقيقة ظنون أكثر منها قطوع، والظن لا يغني من الحق شيئاً. ومن باب المثال: ذكروا أن من الشروط هي أن يخرجا حديث المجمع علي كونه ثقة إلى الصحابي. ولكن هذا الشرط ردّه الحافظ العراقي، بقوله: ليس بجيد؛ لأن النسائي ضعّف جماعة أخرج لهما الشيخان أو أحدهما. بل تجنب النسائي كثيراً من رجال الشيخين. وللعلامة الألباني كلام بهذا الصدد في تعبقّه لحديث من طريق الأعرج عن أبي هريرة بلفظ:« و ينشئ للنارمكان...» قال:هذا الشذوذ في هذا الحديث مثال من عشرات الأمثلة التي تدل على جهل بعض الناشئين الذي يتعصبون لصحيح البخاري، و كذا لصحيح مسلم تعصبا أعمى، و يقطعون بأن كل ما فيهما صحيح !!. انظر: اللكنوي، ظفر الأماني، ص ١٢٦، السخاوي، فتح المغيث، ج١ ص١١٢، الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة ج ٦ ص ٣٩.

(٥) سلسلة الأحاديث الصيحة، ج١ ص ٢٠٠.

الجواب: ان البخاري ومسلم لم يصرّحا بذكر شروطهما[1]؛ مضافاً إلى ذلك أن الحاكم قد استبق هذا الإشكال، عندما سأله جماعة من أعيان أهل العلم أن يجمع كتاباً يشتمل على أحاديث مروية بأسانيد مشابهة لأسانيد البخاري ومسلم.

فقال:« وأنا أستعين بالله على إخراج أحاديث رواتها ثقات **قد احتج بمثلها** الشيخان أو أحدهما، وهذا هو شرط الصحيح عند كافة فقهاء أهل الإسلام: أن الزيادة في الأسانيد والمتون من الثقات مقبولة، والله المعين على ما قصدته وهو حسبي ونعم الوكيل» [2].

فالحاكم في هذه العبارة كان واضحاً ودقيقاً جداً فركّز على كلمة – بمثلها – أي أن الاحاديث التي خرّجها هي مثل ما احتج بهما الشيخان، فقد يذكر الحاكم أسانيد تحتوي على نفس الرواة الذين ذكرهم البخاري، وقد لا يذكر ذلك، ويكتفي بأنهم ثقات أثبات، لذا أردف كلامه المتقدم بقوله أن البخاري ومسلم: « لم يحكما ولا واحد منهما، أنه لم يصح من الحديث غير ما خرّجه»[3].

وقصده الحاكم واضح فإن الحديث ليس من الضرورة أن يكون في نفس صحيح البخاري ومسلم فنحكم بصحته. كلا فالأمر ليس كذلك؛ لأن نفس البخاري ومسلم صرحا بعدم استيعابهما لكل الأحاديث الصحيحة. قال البخاري: «ما أدخلت في كتابي الجامع إلا ما صح، وتركت من الصحيح حتى لا يطول»[4].

وقال مسلم: « إنما أخرجت هذا الكتاب وقلت هو صحاح، ولم أقل؛ إن ما لم أخرجه من الحديث في هذا الكتاب فهو ضعيف»[5].

وأيضاً تناول السخاوي هذا الأمر بوضوح وجلاء، بقوله أنهم: «لم يستوعبا كل الصحيح في كتابيهما، بل لو قيل إنهما لم يستوعبا مشروطهما، لكان موجهاً»[6]. فهما لم يستوعبا تخريج كل الأحاديث الصحاح وكذلك لم يستوعبا شروطهما.

إذن فقيد(المثلية) التي ذكرها الحاكم هي إشارة إلى وصف الرواة بكونهم موثقين ودرجتهم تماثل ما أخرجه البخاري ومسلم.

---

(١) السيد أحمد بن الصديق المغربي يَستفهم حول وجود شروط البخاري ومسلم، فيقول:« ثم أين هو شرط البخاري ومسلم منصوصاً عليه مقرراً حتى يتبعه الحاكم، وما في مقدمة مسلم جدال منه للبخاري في مسألة العنعنة فقط، فأين باقي الشروط؟! » در الغمام الرقيق، ص ٦٢.

(٢) المستدرك على الصحيحين، ج١ ص٣.

(٣) المصدر نفسه، ج١ ص٣.

(٤) مقدمة فتح الباري، ص ٥.

(٥) شرح صحيح مسلم، ج١ص ٢٦.

(٦) فتح المغيث، ج١ ص٤٦.

وهذا ما جعل الحافظ العراقي يردّ على ابن الصلاح وابن دقيق العيد والذهبي في قولهم أنه لم يخرج على شرط الشيخين[١]. بقوله: « أن ذلك ليس منهم بجيد؛ لأن قوله بمثلها أي بمثل رواتها لا بما هم أنفسهم، ويحتمل أن يراد بمثل تلك الأحاديث، وإنما تكون مثلها إذا كانت بنفس رواتها»[٢].

ثم أن هذا القول لا يتعارض مع قول ابن حجر الذي أعترض فيه على شيخه العراقي، وابدى رأيه بأن الحاكم نظره إلى نفس الرواة لا المثلية.

قال: «ولكن تصرف الحاكم يقوي أحد الاحتمالين الذين ذكرهما شيخنا - أي العراقي- فإنه إذا كان عنده الحديث قد أخرجا أو أحدهما لرواته، قال: صحيح على شرط الشيخين أو على شرط أحدهما. وإذا كان بعض رواته لم يخرجا له، قال: صحيح الإسناد فحسب»[٣].

وجوابه: سواءٌ قلنا أن مراد الحاكم أنه يخرّج للثقات بمثل ما فعله البخاري، أو أنه يروي بمثل شروط البخاري، فالنتيجة أن الحاكم شرطه هو أن يكون السند مشتملاً على الرواة الثقات ومتصلاً وخالياً من الشذوذ والعلة. وهذا مؤداه صحة الحديث، مع لحاظ مهم وهو: أن البخاري ومسلم لم يستوعبا كل الأحاديث الصحيحة ولم يستوعبا شروطهما كما تقدم آنفاً عن السخاوي.

ومن هنا يبطل قول أبو سعد الماليني؛ من أنه لم ير في المستدرك حديثاً علي شرطهما، والذهبي قد أنكر ذلك عليه بشدة، وأنه ليس له الأهلية لهذا الكلام، بل هو مكابرة وغلو؛ لأن في المستدرك شيء كثير على شرطهما، وشيء كثير على شرط أحدهما[٤].

وهناك من جعل الماليني إنما قال ذلك للحسد، فهو قرين ومعاصر للحاكم، قال: « وأما قول أبي سعد الماليني فهو قول قرين للحاكم؛ حمله على ذلك شيء مما يقع بين المتعاصرين من المشاحة والمنازعة، وأما إذا كان عنى ما يقول، فهو جاهل لم يَشُم رائحة الصحيح »[٥].

حينئذ نقول: لا يمكن أن نلوم الحاكم أو شيخه الدار قطني أو ابن حبان لو صنّفوا ورووا أحاديثاً صحيحةً وغير موجودة في الصحيحين، ومن ثم يكونوا مظنّةً لكونهم من المتساهلين. وكذلك يندفع ما أوردوه وأشكلوه على الحاكم، كالذهبي في تلخيص المستدرك وغيره؛ لأن فيه بعض الرواة ولم يخرج لهم البخاري.

إذن هذا الاحتمال غير وارد ودعوى التساهل المترتبة عليه ساقطة ولا يمكن القبول بفرضيتها.

---

(١) النكت على ابن الصلاح، ج١ ص ٣١٩.
(٢) انظر؛ تدريب الراوي، ج١ ص ١٢٧.
(٣) النكت على ابن الصلاح، ج١ ص ٣٢٠.
(٤) انظر؛ سير أعلام النبلاء، ج١٧ ص ١٧٥.
(٥) انظر؛ مقدمة كتاب المستدرك، ص ١١٩، بتحقيق عبد السلام علوش.

الاحتمال الثاني: أنه يصحح الاحاديث الضعيفة

هذه الدعوى نقرؤها في كلمات ابن تيمية وتلميذه الذهبي وابن الصلاح والزيلعي، وتكاد كلماتهم متفقة على أن الحاكم متساهل لهذه العلة، ولكن هذه الأقوال ما مدى مصداقيتها، وهل ما اتفقوا عليه يلامس الواقع أولا؟

فيُحسن بنا أن ننقل بعض تلك الآراء ومن ثم نناقشها ونتأمل فيها ومن ثم نقيّمها.

أما ابن تيمة فقال:« وكثيرا ما يصحح الحاكم أحاديث يُجزم بأنها موضوعة لا أصل لها»[١].

والذهبي، قال: « يصحح في مستدركه أحاديث ساقطة ويُكثر من ذلك »[٢].

والحافظ ابن الصلاح، قال: «وهو واسع الخطو في شرط الصحيح، متساهل في القضاء به»[٣].

والزيلعي، قال: «الحاكم عرف تساهله وتصحيحه للأحاديث الضعيفة بل الموضوعة »[٤].

إذن من خلال هذه المفردات التي صرّح بها هؤلاء العلماء، يظهر أن الحاكم يُصحّح للأحاديث الضعيفة والموضوعة، ومن ثم يحكم ويقضي عليها بالصحة.

الجواب: لكي نقف على صحة هذه الدعوى وهذه الرؤية لا بد لنا أن نرجع قليلاً ونعيد الذاكرة لما قالوه في تصحيحات الحاكم، وبعبارة أخرى هل الحاكم مؤهل لهذه الصناعة وهو محل اعتماد للحفاظ والمحدثين أولا ؟.

فنقول وبضرس قاطع: نعم الحاكم هو شيخ المحدثين في هذه الصناعة وغيره عيال عليه، فهو ذلك الإمام الذي وصفه كثيرون بأنه من أهل الدين والأمانة والصيانة والضبط والتجرد والورع وو..، وهو إمام أهل الحديث والمؤلف فيه الكتب التي لم يسبق إلى مثلها، فكان عالماً عارفاً بدقائقها وتفاصيلها، ناظره شيخه الدار قطني فرضيه، ويكفيه فخراً أن أبا علي الحافظ كان إذا رأى الحاكم يعدّه بألف رجل من أصحاب الحديث[٥]، وقد تبعه وقلّده الآخرون في منهجه ورؤاه التي أبدع في صياغتها فخرجت بأكثر من الف جزء فمن المستدرك و الإكليل والمدخل إلى معرفة المستدرك وتأريخ نيسابور فالأمالي فالضعفاء والعلل ومعجم الشيوخ ومعرفة علوم الحديث، ومروراً بفضائل فاطمة ومقتل الحسين عليهم السلام وغير ذلك الكثير.

وبتعبير موجز نقتنصه من فم الذهبي: هو بحر من بحور العلم صنف وخرّج وجرح وعدّل

---

(١) مجموع الفتاوى، ج٢٢ ص ٤٢٦.

(٢) ميزان الاعتدال، ج ٣ ص ٦٠٨.

(٣) مقدمة ابن الصلاح، ص ١١.

(٤) نصب الراية، ج ١ ص ٤٨٤.

(٥) طبقات السبكي، ج٤ ص١٦٠. وقد تقدم الكلام في ترجمته في مقدمة البحث فراجع.

وصحح وعلل [1].

هذا هو حال الحاكم النيسابوري في هذا الفن، فمن غير الصحيح والمنطقي أن نطلق الأحكام بهذه العجالة ونسقط ما خرّجه وصحّحه، وهو الدقيق والحصيف وصاحب معرفة ويُعد بألف رجل من أصحاب الحديث.

ثم تعال معي عزيزي القارئ لننظر كيف قيُمّت أحكام هذا الحافظ على الأحاديث، بلسان بعض العلماء، ولنأخذ نَماذجَ من هذه الأقوال:

١- **الحافظ الذهبي**؛ قال في الموقظة في كلامه حول الراوي (الثقة) « فإن خُرّج حديث هذا في الصحيحين، فهو موثق بذلك، وإن صحّح له مثل الترمذي وابن خزيمة فجيد أيضًا، وإن صحح له كالدار قطني **والحاكم فأقل أحواله حسن حديثه**» [2].

إذن الراوي الذين يخرّج له الحاكم ويُصححه أقل أحواله كونه حسن الحديث. ولكننا نجد أن الذهبي وفقاً لما تقدم قد نقده وأسقط بعض أحاديثه، وهذا تناقض واضح.

٢- **الإمام الشنقيطي**؛ يؤيد حسنُ أحاديثه وصحتها فأحاديث الحاكم على فرض- جدلي- التسليم بالتساهل فيها، لا يلزم من ذلك أنه لا يقبل له تصحيح مطلقاً، قال:« ورب تصحيح للحاكم مطابق للواقع في نفس الأمر» [3]. ومن هنا نجده يرّد على النووي الذي اتهم الحاكم بالتساهل بقوله: «وتصحيحه لحديث أنس (في حديث الطير) المذكور لم يتساهل فيه، ولذا لم يبد النووي وجهاً لتساهله فيه، ولم يتكلم في أحد من رواته بل هو تصحيح مطابق للواقع »[4].

إذن فقد تكون تصحيحات الحاكم مطابقة للواقع ويجب التسليم والأخذ بها، ولا يلزم من ذلك طرحها أو أنها ضعيفة أو موضوعة.

٣- **الحافظ ابن الصلاح**؛ في نقاشه لأبي عبد الله محمد بن يعقوب بن الأخرم، الذي قال: أنه قلّ ما يفوت البخاري ومسلماً من الأحاديث الصحيحة.

فردّه ابن الصلاح في ذلك، قائلاً: « فإن الحاكم قد استدرك عليهما أحاديثاً كثيرةً وإن كان في بعضها مقال إلا أنه يصفو له شيء كثير»[5]. فابن الصلاح هنا يُسلم بأن الحاكم له استدراكات كثيرة على الصحيحين وهي على شرطهما، وان كان بعضها القليل فيها نقاش أو مقال بحسب رأي ابن

---

(١) انظر المصادر التالية؛ سير أعلام النبلاء، ج ١٧ ص ١٧١، البداية والنهاية، ج ١١ص ٣٥٥، وفيات الأعيان، ج٤ ص ٢٨١.

(٢) الموقظة، ص ٧٨، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة.

(٣) أضواء البيان، ج ٤ ص ٣١٥.

(٤) المصدر نفسه، ج ٤ ص ٣١٥.

(٥) مقدمة ابن الصلاح، ص ٢٣.

الصلاح.

ولكننا نقول لابن الصلاح: لعل هذا القليل هو من المتابعات والشواهد التي كان يدرجها الحاكم، والغرض منه هو تقوية الأحاديث، وليس الانفراد بها، أو لعله أخرجها لزيادة فيها أو مخالفة للسياق برأيه فهو أعلم بالأسانيد وطرقها. فلا يُعاب على الحاكم هذا الصنيع فهو العالم بطرق الحديث ومضامينه ودلالاته.

٣- العلامة المعلمي؛ في معرض رده على الكوثري الذي استشهد بقول ابن حجر أنه حصل له تغير وغفلة في آخر عمره، فقال: « وأما قول الكوثري اختلط(أي الحاكم) اختلاطاً شنيعاً فمجازفة؛ بل لم يختلط [(١)]. وقال أيضاً: مع هذا كله لم يقع خلل ما في روايته؛ لأنه إنما كان ينقل من أصوله المضبوطة، وإنما وقع الخلل في أحكامه فكل حديث في (المستدرك) فقد سمعه الحاكم كما هو، هذا هو القدر الذي تحصل به الثقة...» [(٢)].

هذا الكلام من المعلمي نحرز من خلاله أن الحاكم النيسابوري ينقل من أصوله المضبوطة ولا يوجد اختلاطاً فيما ينقله ولم يقع الخلل في روايته، وهذا هو القدر المتيقن الذي يحصل به الثقة، لذا نجد أن المعلمي في ثنايا كلامه عن الحاكم يصفه أنه:«إمام مقبول القول في الجرح والتعديل»[(٣)].

وأما الأحكام التي لم يرتضيها المعلمي وأن هناك خللاً فيها. فأمرها سهل، بعدما تقدم من ضبط أصوله؛ لأن الحاكم يتكلم وينطق بعلم، وكما قلنا وبشهادة الذهبي وابن كثير وغيرهم بكونه من بحور العلم، وأنه من أهل الأمانة والصيانة والضبط والتجرد والورع، وهو إمام أهل الحديث.

فلعلنا لو تجردنا وددققنا الأمر بإنصاف لوجدنا أن هناك سبباً آخر وراء هذه التهمة، هي التي جعلت الحاكم في مضنة التساهل، ومضنة حكمه على الأحاديث الضعيفة بالصحة. وهذا ما يُجيبنا عنه الاحتمال الثالث.

الاحتمال الثالث: ذكر فضائل أهل البيت عليهم السلام وتخريجه لها

نختصر ما قالوه بنقلنا لعبارة الخطيب البغدادي، حيث قال: « وكان ابن البيِّع يميلُ إلى التشيُّع؛ فحدثني أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الأرموي ، بنيسابور ، وكان شيخاً صالحاً فاضلاً عالمًا ، قال: جمع الحاكمُ أبو عبد الله أحاديث زعم أنها صحاحٌ على شرط البخاري ومسلم ، يلزمهما إخراجها في صحيحيهما، منها: **حديث الطائر، ومن كنت مولاه فعليٌّ مولاه،** فأنكر عليه أصحاب

(١) التنكيل، ج٢ ص ٦٨٩

(٢)المصدر نفسه، ج٢ ص ٥٣٦.

(٣) المصدر نفسه، ج٢ ص ٥٣٦.

الحديث ذلك ، ولم يلتفتوا فيه إلى قوله ، ولا صوَّبوه في فعله»[١].

فتخريجه لحديث الطير وحديث من كنت مولاه، كانت السبب الجلي في كونه متساهلاً؛ ولكن الحق أن هذه الأحاديث صحيحة وليست ضعيفة، كما سيأتي في تحقيق ذلك لاحقاً.

الاحتمال الرابع: موقفه من معاوية

الحاكم كان ينأى بنفسه عن نقل فضائل معاوية؛ بحيث كسروا منبره الذي كان يحدث فيه، ومُنع من الحديث، وبعبارة معاصرة كانت عليه إقامة جبرية، وكان بإمكانه أن تُرفع عنه لو نطق بحديث بفضائل معاوية، ولكن أبتْ نفس الحاكم وقلبه، أن تنطق بحرف واحد؛ لذا نجد بعض المحدثين يؤآخذ الحاكم على ذلك.

ينقل لنا الذهبي عن ابن طاهر صورة رفض الحاكم وموقفه من معاوية، قال: « قال ابن طاهر: كان شديد التعصب للشيعة في الباطن، وكان يظهر التسنن في التقديم والخلافة، وكان منحرفاً غالياً عن معاوية، يتظاهر بذلك، ولا يعتذر منه، سمعت أبا عبد الرحمن السلمي يقول: دخلت على الحاكم وهو في داره، لا يمكنه الخروج إلى المسجد، وذلك أنهم كسروا منبره، ومنعوه من الخروج، فقلت له: لو خرجت وأمليت في فضائل هذا الرجل(**أي معاوية**) حديثاً، لاسترحت من المحنة، فقال: لا يجئ من قلبي، لا يجئ من قلبي»[٢].

والذهبي يشاطر ابن طاهر في هذه الرؤية؛ ولكنه يعترض عليه في أنه كان مُعظّماً للشيخين فهو شيعي لا رافضي، وكان يتمنى أمنيةً لم تتحقق له، وهي عدم تصنيف الحاكم لكتاب المستدرك والعلة؛ معاوية !!

قال:« قلت أما انحرافه عن خصوم على فظاهر، وأما أمر الشيخين فمعظّم لهما بكل حال، فهو شيعي لا رافضي، وليته لم يصنف المستدرك فإنه غض من فضائله بسوء تصرفه »[٣].

وابن تيمية أيضاً أدلى بدلوه، قال: « هذا مع إن الحاكم منسوبٌ إلى التشيع ، وقد طُلِبَ منه أن يروي حديثًا في فضل معاوية ، فقال: ما يجيء من قلبي ، ما يجيء من قلبي ، وقد ضربوه على ذلك فلم يفعل، و هو يروي في الأربعين أحاديث ضعيفةً بل موضوعةً عند أئمة الحديث ، كقوله بقتال الناكثين ، والقاسطين ، والمارقين »[٤].

وابن تيمية كعادته كلّما وجد حديثاً في فضائل علي عليه السلام يطلق أحكامه بتضعيفها أو وضعها

---

(١) تاريخ بغداد، ج ٥ ص ٤٣٥.
(٢) سير أعلام النبلاء، ج١٧ص ١٧٥.
(٣) تذكرة الحفاظ، ج١ ص ١٠٤٥.
(٤) منهاج السنة، ج ٧ ص ٣٧٣.

بدعوى أن الإجماع أو أن أئمة الحديث ضعّفوها أو أنه من المكذوبات الموضوعات عند أهل العلم و المعرفة بحقائق النقل[١]. وهكذا يعطي العنان لنفسه بذكر هذه الألفاظ بلا دراية في علم الحديث. فلا نجده يتكلم بدليل علمي رصين بحيث ينقل لنا طرق الحديث ومتابعاته وشواهده ومن ثم الحكم عليه [٢].

إذن فالحاكم وفق هذه الرؤية وهذا النصوص لم يجئ من قلبه أن يحدث بفضائل معاوية، والسبب واضح؛ لأنه خبير بما تحويه السنّة النبوية وهو واقف عليها وعلى دقائقها وتفاصيلها، فمعاوية قد ذّمه رسول الله ﷺفي أكثر من مناسبة، فالحق بنظره أن يذكر مساوئه ومثالبه، لا أن يتكلم بفضائله، وقد سبقه الحافظ النسائي في هذه المحنة فضُرب حتى قُتل على أثر ذلك؛ لأنه لم يتكلم بفضائل معاوية، وقد صرّح أنه كيف ينقل فضائله وهو لا يعرف له إلا (لا أشبع الله بطنه) [٣]. أي دعاء النبي له. والغريب أن هناك من جعل هذه منقبة لمعاوية [٤].

لذا اتهم النسائي بالتشيع؛ لأنه لم ينقل فضائل معاوية أو لأنه كتب في خصائص أمير المؤمنين عليه السلام، قال الذهبي:« أن فيه قليل تشيع وانحراف عن خصوم الإمام علي، كمعاوية وعمرو، والله يسامحه» [٥].

إذن كان الباب مفتوحاً للحاكم ويمكن أن يستريح من المحنة، لو تكلّم برغبات بعض من يدافع عن السلطة الأموية. ولكن لابد من دفع الثمن، فدعوى تساهل الحاكم واضحة.

فلو لم ينقل الفضائل وكان يُحدّث بفضائل معاوية لانقلبت المعادلة ولكان الحاكم من المتشددين وأحاديثه يجب العظ عليها بالنواجذ. ولما قالوا فيه بعضهم: أنه ثقة في الحديث رافضي خبيث[٦]. لأنهم يعلمون جيداً من هو الحاكم؛ ولكن نسيَّ هذا الشيخ أو تناسى أنه إذا كان ثقة في الحديث فهو صادق في النقل، وهذا يؤهله لأن نلتزم بما ينقل ويُحدّث. ولكن من السهل اطلاق كلمات الرفض أو الخبث أو أنه شيعي، وبتعبير العلامة العسكري هو قتل معنوي للرواة والمحدثين

---

(١) وهذا ما نطق به في حديث الطير الذي صححه الحاكم وغيره من كبار أهل السنة، وسناتي على بيان ذلك لاحقاً، منهاج السنة، ج ٧ ص ٣٧٣.

(٢) كثيرا ما يُتهم ابن تيمية بالوهم والخلط وعدم الدقة في النقل وفي الحكم، ولنضرب مثالاً على ذلك: في حديث (أحب أسمائكم إلى الله..) فقد نقده الألباني، قائلاً:« وهذا من أوهامه فإنه كان يكتب من حفظه قلّما يراجع كتاباً عندما يكتب». إرواء الغليل، ج٤ ص٤٠٩.

(٣) انظر، محمد بن عقيل، العتب الجميل، ص٤٠.

(٤) انظر، محمد بن عقيل، العتب الجميل، ص٤٠.

(٥) سير أعلام النبلاء، ج١٤ص ١٣٣.

(٦) عبارة الذهبي عن ابن طاهر المقدسي؛ تأريخ الإسلام، ج ٢٨ ص ٣١.

وأحيانا يُقتل جسدياً الراوي الذي يروي ما يخالف مصلحة مدرسة الخلفاء[1].

هذه هي الحقيقة التي لا مناص منها ويجب الإذعان لها والتأمل فيها ملياً. فالمعيار هو نقل فضائل علي واهل بيته عليهم السلام والكلام حول معاوية. فلو تجّرد هذا الراوي أو المحدث عن تلك الخصلتين لكان معتبر و مقبول الحديث.

الاحتمال الخامس: تشيعه

وأيضاً كانت تهمة التشيع والرفض، هي سبب لاتهام الحاكم بالتساهل، وهذا الاحتمال يمكن أن نلحظه بما صرّح به السخاوي في فتح المغيث، عند كلامه حول كتاب المستدرك بعد أن ذكر تساهله، قال: «... **بإدخاله فيه عدة موضوعات حمَلة على تصحيحها إما التعصب لما رمى به من التشيع**»[2]. فتساهله بنظر السخاوي هو لتعصبه للتشّيع فأدخل فيه بعض الأحاديث الموضوعة وصححها.

هل دعوى تشيع الحاكم صحيحة؟

إنّ كلمات علماء أهل السنة في تشيعه تكاد تكون متقاربة في وصفه بالتشيع، فتارة يصفه الخطيب البغدادي: أنه يميل إلى التشيع، والسمعاني: أنه كان فيه تشيع، وابن الجوزي: كان متشيعاً في الظاهر، وابن تيمية: كان منسوباً إلى التشيع، والذهبي: أن تشيعه خفيف، وابن كثير: فيه شيء من التشيع وو... وهلم جرا[3].

ولكننا عندما نتأمل بالجواب حول هذه الدعوى، يجدر بنا أن نفهم معنى الشيعي في التراث السّني، فعندما يُطلقون مفردة الشيعي فهل يقصدون بها الفرد الشيعي الذي يؤمن بولاية علي عليه السلام على الأطلاق وأن نظرية النص والتعين هي المحور في ولايته؟ أم أن هناك معنى آخر للشيعي من وجهة نظر علماء أهل السنة؟

تعريف الشيعي عند محدثي أهل السنة

ولعلنا نفهم معنى اطلاق كلمة الشيعي والمراد منها لا سيما في علم الجرح والتعديل، هو ما يُحدثنا به علماء أهل السنة، قال ابن حجر العسقلاني: « فالتشيع في عرف المتقدمين، هو اعتقاد تفضيل علي على عثمان،... مع تقديم الشيخين وتفضيلهما»[4].

---

(١) معالم المدرستين،ج١ ص ٢٥٩.

(٢) فتح المغيث، ج١ ص ٣٥.

(٣) راجع المصادر التالية: تاريخ بغداد، ج ٥ ص ٤٧٣. الأنساب، ج ٢ ص ٣٧١، المنتظم، ج ٨ ص ٢٦٩،منهاج السنة، ج ٧ ص ٣٧٣، سير أعلام النبلاء، ج ١٧ ص ١٦٥، البداية والنهاية، ج ٨ ص ٥٨٣.

(٤) تهذيب التهذيب، ج ١ ص ٨١.

فتقديم علي عليه السلام على عثمان فقط في الفضيلة مع الاعتقاد بأفضلية الشيخين، والقول بإمامتهما، هذا يُعد من الشيعة بنظر ابن حجر.

وكذلك الذهبي، قال:« فالشيعي الغالي في زمان السلف وعرفهم هو من تكلم في عثمان والزبير وطلحة ومعاوية...»[1]. فمجرد التكلم في عثمان وطلحة ومعاوية يُعد من الشيعة الغلاة.

وقال ابن عبد ربه الأندلسي: «والشيعة... وهم الذين يفضلون علياً على عثمان ويتولون أبا بكر وعمر»[2].

الحاكم منصف في أحكامه على الأحاديث وليس شيعيا

فعندما نقيّم هذه التعاريف ونتفحصها ونقارنها بما كتبه الحاكم لا سيما في كتابه معرفة علوم الحديث، فعند تقسيمه لطبقات الصحابة في النوع السابع، قال:

« فأولهم قومٌ أسلموا بمكة مثل: أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وغيرهم رضي الله عنهم »[3].

فهنا الحاكم وفق هذا التقسيم الرباعي يقدم الخلفاء الثلاثة على علي عليه السلام، وهذه قرينة واضحه فيما يعتقد به.

وكذلك تبويب الحاكم في كتابه المستدرك على الصحيحين، فقد سار وفق منهجية علماء أهل السنة في ترتيبهم للصحابة وذكر مناقبهم وفضائلهم، فمثلاً، قال: « ذكر مناقب حواري رسول الله صلى الله عليه وسلم وابن عمته الزبير بن العوام... » و «ذكر مناقب طلحة بن عبيد الله التيمي رضي الله عنه » و «ذكر مناقب المغيرة بن شعبة رضي الله عنه »[4].

ومعلوم أنّ هذا الترتيب وذكر المناقب لا يُعرف عند محدثي الشيعة. وكذلك من راجع كتبه الأخرى يجد ذلك واضحاً.

وكذلك مشايخه الذين نَهلَ منهم وتتلمذ على أيديهم وهؤلاء كانوا من كبار أهل السنة، وهم من الأشاعرة، كالشيخ أبي بكر إسحاق الضبي وأبي بكر بن فورك وأبي سهل الصعلوكي وأمثالهم، فكان يجالسهم في البحث ويتكلم معهم في أصول الديانات، بحيث نجد أن ابن عساكر جعله في عداد الأشعريين[5].

لذا نعتقد أن تقديم الحاكم لعلي عليه السلام كان من جنبة العلم والفضل، وليس من ناحية تقديمه

---

(١) ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج١ ص ٦.
(٢) العقد الفريد، ج٢ ص٢٤٥.
(٣) معرفة علوم الحديث، ص ٢٢.
(٤) المستدرك على الصحيحين، ج٣، ص ٣٥٩، ص ٣٦٨، ص ٤٤٧.
(٥) انظر، مقدمة كتاب معرفة علوم الحديث، ص ٧.

في الخلافة. وقد أكّد السبكي في طبقاته هذه الفرضية، قال: «فتأملت مع ما في النفس من الحاكم من تخريجه حديث الطير في المستدرك... لا تعلق لها بتشيع ولا غيره، فأوقع الله في نفسي أن الرجل كان عنده ميل إلى علي رضي الله عنه يزيد على الميل الذي يطلب شرعاً، ولا أقول إنه ينتهي به إلى أن يضع من أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم، ولا إنه يُفضّل علياً على الشيخين؛ بل أستبعد أن يفضله على عثمان، فإني رأيته في كتابه الأربعين عقد باباً لتفضيل أبي بكر وعمر وعثمان واختصهم من بين الصحابة، وقدم في المستدرك ذكر عثمان على علي رضي الله عنهما...وأخرج غير ذلك من الأحاديث الدالة على أفضلية عثمان مع ما في بعضها من الاستدراك عليه وذكر فضائل طلحة والزبير وعبد الله بن عمرو بن العاص، فقد غلب على الظن أنه ليس فيه ولله الحمد شيء مما يستنكر عليه إفراط في ميل لا ينتهي إلى بدعة »[1].

فخلاصة رأي السبكي أنه يميل إلى التشيع؛ بمعنى أنه يَنقُل ويُخرّج بعض فضائل أهل البيت عليهم السلام، وهذا لا يلزم منه أن يكون شيعياً.

والحق: أن الحاكم مُنصف في أحكامه على بعض الأحاديث التي رواها في فضائل أهل البيت عليهم السلام وقد صَحّح بعضها على شرط الشيخين لا سيما في كتابه المستدرك على الصحيحين، وأنه لا يتكلم بفضائل معاوية، فهو شيعي بلحاظ ما قدمناه من تعريف المحدثين له كابن حجر والذهبي وغيرهم.

وأما ما تقدم ممن قال بتشيعه كالخطيب وابن تيمية والذهبي وو..، نعتقد أن مرجع أقوالهم هو لإبطال ما أورده من أحاديث صحّحها، والشيعة قد احتجت بها وألزمتهم بما قاله هذا المحدث الثقة، وهذا ما أشار إليه العلامة آغا بزرك طهراني حيث قال:« ويُحكى الجزم بتشيعه عن ابن تيمية أيضاً؛ لكنه احتمل جمعٌ من الأعلام أن رمي هؤلاء بالتشيع لإرادة إبطال احتجاج الشيعة بما أورده في مستدركه وغيره مما يضر بعقائدهم، وهو غير بعيد »[2].

ونُضيف إلى ما قاله العلامة الطهراني: أن تهمة التشيع للحاكم قد تدخله في دائرة البدعة التي نظّر لها الذهبي، بتقسيمه لها وأنها على ضربين: بدعة صغرى كغلو التشيع، أو كالتشيع بلا غلو ولا تحرق، ثم بدعة كبرى كالرفض الكامل والغلو فيه[3].

فالذهبي وان كان نظره إلى أن البدعة الصغرى قد تُقبل أحاديثه؛ لأنه مضطر إلى ذلك؛ لأن في التابعين وتابعيهم من حاز على هذه الصفة. فلو رد حديث هؤلاء لذهب جملة من الآثار

---

(١) طبقات الشافعية، ج ٤ ص ١٦٧.

(٢) الذريعة، ج٢ ص ١٩٩.

(٣) ميزان الاعتدال، ج١ ص ٥.

النبوية[1]. ولكن عند التطبيق نجد بعض الأحاديث قد اتُهم رواتها بغلو التشيع وأُسقطت عن الاعتبار، كما نجد ذلك في قول الذهبي نفسه في ترجمة سالم بن أبي حفصة الكوفي، فقال عنه:« شيعي لا يحتج به»[2]. وقال عنه ابن حجر:« صدوق في الحديث **إلا أنه شيعي غالي**»[3]. مع إن هذا الرجل من رجال البخاري روى عنه في الأدب المفرد، وكذلك روى عنه الترمذي.

حديث الغدير، برواية الحاكم النيسابوري

بعدما تقدم فلنأخذ نموذجاً تطبيقياً واحداً من أحاديثه التي رواها في كتابه المستدرك وهو حديث الغدير، ونترك الحكم للقارئ الكريم ليراجع غير هذا الحديث ليرى تقييم الحاكم لها لا سيما في أحاديث الفضائل. التي أُتهم بها الحاكم النيسابوري بالتساهل والتشيع لإخراجه وتصحيحه لهذه الحديث، وأما حديث الغدير فقد غمزوا الحاكم لتصحيحه له ، وهذا ما نجده جلياً في كلمات الخطيب البغدادي التي ذكرها ابن كثير في البداية والنهاية، قال: « قال الخطيب البغدادي: كان ابن البيع يميل إلى التشيع، فحدثني أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الأرموي، قال: جمع الحاكم أبو عبد الله أحاديث زعم أنها صحاح على شرط البخاري ومسلم، يلزمهما إخراجها في صحيحيهما، فمنها حديث الطير، (**ومن كنت مولاه فعلي مولاه**)، فأنكر عليه أصحاب الحديث ذلك ولم يلتفتوا إلى قوله ولاموه في فعله»[4].

ولعل الإنكار واللّوم الذي يشير إليه الخطيب من أصحاب الحديث ينصرف إلى شيوخه كابن حزم وابن تيمية، وهذا ما نجده في كلماتهم، قال ابن حزم: «وأما من كنت مولاه فعلي مولاه فلا يصح من طريق الثقات أصلاً»[5].

وقال ابن تيمية: «وأما من كنت مولاه فعلي مولاه، فليس هو في الصحاح، لكن هو مما رواه أهل العلم وتنازع الناس في صحته، وأما قوله: اللهم وال من والاه وعاد من عاداه وانصر من نصره واخذل من خذله، فهو كذب باتفاق أهل المعرفة بالحديث»[6].

نص الحديث :

رواه بسنده عن زيد بن أرقم، قال: « لما رجع رسول الله صلى الله عليه وآله من حجة الوداع

---

(١) المصدر نفسه.
(٢) المغني في الضعفاء، ج١ ص ٢٢٠، الكاشف ، ج١ ص ٤٢٢.
(٣) تقريب التقريب، ج ١ ص٣٣٤.
(٤) البداية والنهاية، ج ١١ ص ٤٠٩.
(٥)) نقله ابن تيمية عن ابن حزم، منهاج السنة: ج ٧ ص ٣٢٠.
(٦) المصدر نفسه: ج٧ ص ٣١٩.

ونزل غدير خم. أمر بدوحات فقممن [1]. فقال: كأني قد دعيت فأجبت، اني قد تركت فيكم الثقلين أحدهما أكبر من الآخر كتاب الله تعالى وعترتي، فانظروا كيف تخلفوني فيهما فإنهما لن يتفرقا حتى يردا علي الحوض. ثم قال: إن الله عز وجل مولاي وانا مولى كل مؤمن، ثم اخذ بيد علي رضي الله عنه، فقال: من كنت مولاه فهذا وليه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه، وذكر الحديث. هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه بطوله»[2]. وقد صححه أيضاً من طريق بريدة الأسلمي[3].

دراسة الحديث وبيان الحق

إنّ ما صرّح به الخطيب وابن حزم وابن تيمية هل يمكن أن يكون صحيحاً وفق الموازين العلمية في دائرة علم الحديث وبالتالي تصح النسبة لتساهل الحاكم وغير الحاكم ممن صححوا هذا الحديث. أم أن هذا الحديث قد أجمع علماء أهل السنة على صحته بل وتواتره، وبالتالي لا يمكن الالتزام بما قالوا. إذن لندرس هذا الحديث من ناحية تطبيقية لنرى الحق بأي كفة تميل إلى تساهل الحاكم أم إلى اعتداله وأنصافه وإصابته للواقع.

مشاهير الحفاظ يخرّجون الحديث

بلغ تخريج هذا الحديث عدداً لا يُستهان به، وأكتفي بنقل مشاهير هؤلاء العلماء عبر القرون المختلفة: فقد رواه أحمد بن حنبل، وابن ماجة، والترمذي، والنسائي، وأبو يعلى الموصلي، والطبري، وابن حبان، والدار قطني، والحاكم النيسابوري، وابن عبد البر، والخطيب البغدادي، وأبو نعيم الأصبهاني، والبيهقي، والبغوي، وابن عساكر، والضياء المقدسي صاحب المختارة، والذهبي، وابن حجر العسقلاني، والسيوطي، وابن حجر المكي[4]. وغيرهم من الحفّاظ الكبار لم نذكرهم لأننا نروم الاختصار.

شهادة العلماء بكثرة طرق الحديث

وأما طرق حديث الغدير فلا عَدّ لها ولا حصر، بحيث نجد تصريح علماء أهل السنة بهذا الكم الهائل من الطرق التي قد أدهشت بعضهم وأبهرته لكثرتها، وننقل في هذا الصدد عبارات بعض منهم:

١ـ الذهبي؛ قال: «رأيت مجلداً من طرق الحديث لابن جرير، فاندهشت له ولكثرة تلك

---

(١)) أي كنسنّ.
(٢) المستدرك على الصحيحين، ج ٣ ص ١٠٩.
(٣) المصدر نفسه، ج ٣ ص ١١٠.
(٤) انظر؛ الغدير، الأميني، ج١ ص٤١، ١٤٤.

الطرق»[1].

وقال أيضاً عند ترجمته للطبري: «قلت: جمع طرق حديث غدير خم في أربعة أجزاء، رأيت شطره، فبهرني سعة رواياته، وجزمت بوقوع ذلك»[2].

وقال أيضاً: «واعتنى بجمع طرقه أبو العباس ابن عقدة، فأخرجه من حديث سبعين صحابياً أو أكثر»[3].

وقال أيضاً: «... وأما حديث (من كنت مولاه) فله طرق جيّدة، وقد أفردت ذلك أيضاً»[4].

٢ـ ابن كثير الدمشقي؛ قال عند ترجمته للطبري: «أبو جعفر بن جرير الطبري.... وقد رأيت له كتاباً جمع فيه أحاديث غدير خم في مجلدين ضخمين »[5].

٣ـ ابن حجر العسقلاني؛ قال: «وأما حديث (من كنت مولاه فعلي مولاه) فقد أخرجه الترمذي والنسائي، وهو كثير الطرق جداً، وقد استوعبها ابن عقدة في كتاب مفرد، وكثير من أسانيدها صحاح وحسان»[6].

لذا نجد أن الشيخ الأميني في موسوعته الغدير ذكر بعض تلك الطرق، قائلاً: «وقد رواه أحمد بن حنبل من أربعين طريقاً، وابن جرير الطبري من نيّف وسبعين طريقاً، وابن عقدة من مائة وخمس طرق، وأبو سعيد السجستاني من مائة وعشرين طريقاً، وأبو بكر الجُعابي من مائة وخمس وعشرين طريقاً، وفي تعليق هداية العقول، عن الأمير محمد اليمني أحد شعراء الغدير في القرن الثاني عشر: أنّ له مائة وخمسين طريقاً»[7].

نماذج تطبيقية لطرق الحديث ومن قال بصحتها

في هذا البحث سوف أكتفي بخمسة طرق مع تصحيحها، وإلا فالطرق أكثر من ذلك بكثير كما تقدم، ولكن لكي نعطي مصداقية لصحة هذا الحديث، نذكر بعض طرقه، وهي كالتالي:

١ـ عن علي عليه السلام (صححه ابن حجر العسقلاني)

أخرجه ابن حجر العسقلاني في المطالب العالية؛ قال: «وقال إسحاق أخبرنا أبو عامر العقدي، عن كثير بن زيد، عن محمد بن عمر بن علي، عن أبيه، عن علي (رضي الله عنه) قال: إن النبي صلى الله عليه وسلم حضر الشجرة بخم، ثم خرج آخذاً بيد علي رضي الله عنه، قال:

---

(١) محمد بن أحمد الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج٢ ص٧١٣.
(٢) محمد بن أحمد الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج١٤ ص ٢٧٧.
(٣) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٧ ص٢٩٧.
(٤) محمد بن أحمد الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج٣ ص١٠٤٢ـ ١٠٤٣.
(٥) إسماعيل بن كثير الدمشقي، البداية والنهاية، ج١١ ص١٦٧.
(٦) أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، فتح الباري، ج٧ ص٦١.
(٧) عبد الحسين أحمد الأميني، الغدير، ج١ ص٤١ ـ ١٤٤.

ألستم تشهدون أن الله تبارك وتعالى ربكم؟ قالوا: بلى، قال (صلى الله عليه وسلم): ألستم تشهدون أن الله ورسوله أولى بكم من أنفسكم وأن الله تعالى ورسوله أولياؤكم؟ فقالوا: بلى، قال: فمن كان الله ورسوله مولاه فإن هذا مولاه، وقد تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلّوا: كتاب الله تعالى سببه بيده، وسببه بأيديكم، وأهل بيتي» ثم قال: «هذا إسناد صحيح» [(١)].

٢ـ عن أبي الطفيل (صححه الهيثمي والألباني)

أخرجه أحمد بن حنبل بسنده عن أبي الطفيل: «قال: جمع علي رضي الله تعالى عنه الناس في الرحبة، ثم قال لهم: أنشد الله كل امرئ مسلم سمع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول يوم غدير خم ما سمع لمّا قام، فقام ثلاثون من الناس، وقال أبو نعيم: فقام ناس كثير، فشهدوا: حين أخذ بيده، فقال للناس: أتعلمون أني أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟ قالوا: نعم يا رسول الله، قال: من كنت مولاه فهذا مولاه اللهم وال من والاه وعاد من عاداه، قال: فخرجت وكأن في نفسي شيئاً، فلقيت زيد بن أرقم، فقلت له: إني سمعت علياً رضي الله تعالى عنه يقول: كذا وكذا، قال: فما تنكر، قد سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول ذلك له»[(٢)].

قال الهيثمي في مجمع الزوائد: «رواه البزار وأحمد ورجاله رجال الصحيح، غير فطر بن خليفة وهو ثقة» [(٣)].

وقال الألباني في سلسلته الصحيحة: «أخرجه أحمد وابن حبان في صحيحه، وابن أبي عاصم والطبراني والضياء في المختارة وإسناده صحيح على شرط البخاري»[(٤)].

وكذلك رواه الترمذي في سننه بسنده عن النبي ﷺ، قال: «من كنت مولاه فعلي مولاه»، قال أبو عيسى: «هذا حديث حسن صحيح»[(٥)]، وصححه الألباني، قال: «أخرجه الترمذي، قال: حديث حسن صحيح، قلت: وإسناده صحيح على شرط الشيخين»[(٦)].

٣ـ عن سعد بن أبي وقاص (صححه الألباني)

رواه ابن ماجة في سننه، عن سعد بن أبي وقاص، قال: «قدم معاوية في بعض حجّاته، فدخل عليه سعد، فذكروا علياً، فنال منه، فغضب سعد، وقال: تقول هذا الرجل، سمعت رسول الله ﷺ يقول: من كنت مولاه فعلي مولاه»[(٧)]. قال الألباني: «صحيح» [(١)].

---

(١) أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، المطالب العالية، ج ١٦ص ١٤٢.
(٢) أحمد بن حنبل، المسند، ج٤ ص ٣٧٠.
(٣) نور الدين علي الهيثمي، مجمع الزوائد، ج٩ ص ١٣٠.
(٤) محمد ناصر الدين الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، ج٤ ص٣٣١.
(٥) محمد بن عيسى الترمذي، سنن الترمذي، ج٥ ص٦٣٣، ح٣٧١٣.
(٦) محمد ناصر الدين الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، ج٤ ص٣٣١ـ ٣٣٢.
(٧) محمد بن يزيد القزويني، ابن ماجة، سنن ابن ماجة، ج١ ص٤٥.

٤ـ عن البراء بن عازب (صححه الألباني)

رواه ابن ماجة في سننه، عن البراء بن عازب، قال: «أقبلنا مع رسول الله ﷺ في حجته التي حج، فنزل في بعض الطريق، فأمر الصلاة جامعة، فأخذ بيد علي رضي الله عنه، فقال: ألست أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟ قالوا: بلى، قال: ألست أولى بكل مؤمن من نفسه؟ قالوا: بلى، قال: فهذا وليّ من أنا مولاه، اللهم وال من والاه، اللهم عاد من عاداه» [٢]. قال الألباني: «صحيح» [٣].

٥ـ عن رياح بن الحرث (صححه الهيثمي والألباني)

رواه أحمد في مسنده بسند عن رياح بن الحرث، قال: «جاء رهط إلى علي بالرحبة، فقالوا: السلام عليك يا مولانا، قال: كيف أكون مولاكم وأنتم قوم عرب؟ قالوا: سمعنا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يوم غدير خم يقول: (من كنت مولاه فإن هذا مولاه) قال رياح: فلما مضوا تبعتهم، فسألت: من هؤلاء؟ قالوا: نفر من الأنصار فيهم أبو أيوب الأنصاري» [٤].

قال الهيثمي في مجمع الزوائد: «ورجال أحمد ثقات» [٥]، وقال الألباني: «وهذا إسناد جيد، رجاله ثقات»[٦].

تواتر الحديث

بعدما تقدم من بيان من خرّج هذا الحديث وأبان طرقه، فلا نلوم من يجزم بتواتره وأنه في أعلى مراتب الصحة، لذا سوف ننقل جملة من الأعلام الذين صرّحوا بهذه الحقيقة:

١ـ الذهبي؛ قال: «فالحديث في أعلى درجات الصحة وهو من الأحاديث المتواترة» [٧].

٢ـ ابن حجر المكي؛ قال: «إنه حديث صحيح لا مرية فيه، وقد أخرجه جماعة كالترمذي والنسائي وأحمد، فطرقه كثيرة جداً ومن ثم رواه ستة عشر صحابياً.... ولا التفات لمن قدح في صحته»[٨].

٣ـ ابن كثير الدمشقي؛ قال: «قال شيخنا الحافظ أبو عبد الله الذهبي: الحديث متواتر، أتيقن أن رسول الله قاله» [٩].

---

(١) المصدر نفسه، ج١ ص٤٥.
(٢) المصدر نفسه، ج١ ص٤٣.
(٣) سلسلة الأحاديث الصحيحة، ج ٤ ح ١٧٥٠.
(٤) أحمد بن حنبل، المسند، ج١٧ ص٣٦ ح ٢٣٤٥٣.
(٥) نور الدين علي الهيثمي، مجمع الزوائد، ج٩ ص١٠٤.
(٦) سلسلة الأحاديث الصحيحة، ج٤ ص٣٤٠.
(٧) محمد بن أحمد الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٨ ص٣٣٥.
(٨) أحمد بن محمد، ابن حجر الهيثمي، الصواعق المحرقة: ج١ ص١٠٦ـ ١٠٧.
(٩) إسماعيل بن كثير الدمشقي، البداية والنهاية، ج٥ ص٢٣٣، حوادث سنة (١٠هـ).

٤ـ الفقيه ضياء الدين المقبلي؛ قال: «إن لم يكن معلوماً فما في الدين معلوم»[١]، وهو بذلك يشير إلى أنه في أعلى مراتب الصحة ووضوحه كالشمس في رابعة النهار.

٥ـ الدكتور سعد بن عبد الله الحميد[٢]؛ قال: «وأما حديث من كنت مولاه فعلي مولاه، فهو حديث صحيح، بل متواتر، ولا يجوز أن ينتقد الحاكم على هذا الحديث، بل الذي ينبغي أن يُنتقد هو المنتَقِد، ومن أراد مطالعته فليراجع تخريج الشيخ ناصر الدين الألباني لهذا الحديث»[٣]. إلى غير ذلك من الأقوال التي أشارت إلى تواتره وأنه في أعلى مراتب الصحة.

إذن هذا الحديث في غاية الصحة والاعتبار، فقد شهد جملة كبيرة من العلماء بصحته فضلاً عن كثرة طرقه فضلاً عمّن خرّجه وقال بتواتره . وبالتالي شهادة الحاكم النيسابوري بكونه صحيحاً لا تضعه في دائرة التساهل، بل هو من أهل الخُبرة في تخريج الأحاديث والحكم عليها صحةً أو ضعفاً .

نتيجة البحث

بعدما تقدم من بحوثنا السابقة يمكن لنا أن نستل النتائج التالية :

١- إنّ الحاكم النيسابوري من محدثي أهل السّنة الذين يُشار اليهم بالبَنان، وأنه من أهل الصناعة في هذا الفن وأحاديثه لا تقل رتبة عن أقرانه؛ بل لا نغالي إذا قلنا أنه قد تفوق عليهم بما نقده في مستدركه على الصحيحين .

٢- إنّ الاحتمالات التي فُرضت لتساهله كتخريجه للأحاديث الضعيفة أو أن يصححها أو غير ذلك، قد بان وهنها وعدم تماميتها .

٣- شبهة التساهل قد لا نشك أن منشؤها هو نقله لروايات الفضائل لأهل بيت العصمة والطهارة، وكذلك موقف هذا الحافظ من معاوية الذي غاير فيه بعض المحدثين فغمزوه ولمزوه لذلك.

٤- دعوى تشيع الحاكم فقد حققنا الأمر فيها واتضح بما لا يقبل الشك والريب أن الرجل من أهل السنّة والجماعة ويسير وفق منهجهم، ولكن ذنبه أنه يُخرّج لأحاديث الفضائل ويقيّمها وفق الموازين العلمية الصحيحة، فكانت أحكامه عليها منصفة ومتوازنة.

٥- إنّ ما صرّح به الحاكم النيسابوري من الحكم على بعض الأحاديث- والتي قد تصب في دائرة التشيع كحديث الغدير وغيره- صحيحة وهو مصيب فيها، فهو معتدل ومنصف وليس

---

(١) عبد الحسين أحمد الأميني، الغدير، ج١ ص٣١٤، عن كتابه هداية العقول إلى غاية السؤول.

(٢) أُستاذ مساعد بجامعة الملك سعود بالرياض، قسم الدراسات الإسلامية.
http://www.alukah.net/Web/homayed/CV/

(٣) سعد بن عبد الله الحميد، مناهج المحدثين، ص ١٨٧.

العكس؛ بل يجب أن نعظَّ على ما حَكمَ به بالنواجذ، كما صرّح بذلك الذهبي [1]. لا سيما وأن هناك من وافقه في هذا التصحيح. وبذلك نُثبت انقلاب الموازين لمن صنّفه بالتساهل، فليس من الضروري أن تصدق هذه النسبة لهذا الحافظ أو ذاك، بل لعلّ هناك من أرادهُ أن يكون كذلك وفقاً لأهوائه ورغباته .

٦- قد لا نجانب الصواب إذا قلنا: إنّ تأثير العامل العقدي هو الأساس الذي يساهم في بلورة هذا التصنيف(أي رمي الحاكم بالتساهل). ولذا نجد انعكاس وتجليات هذه الظاهرة على تضعيف بعض الأحاديث ورمي وطعن بعض حفّاظ الحديث بالتشدد أو التساهل، مع أن الواقع قد يغاير ويشهد بغير ذلك، كما حققنا الأمر في هذا البحث .

(١) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، ص ١٧١-١٧٢.

المصادر

١) ابن الجوزي أبو الفرج، عبدالرحمن بن علي بن محمد، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، دار صادر، بيروت،ط١، ١٣٥٨هـ.

٢) ابن تيمية، أبو العباس ، أحمد بن عبد الحليم، مجموع الفتاوى، تحقيق، عبد الرحمن بن محمد العاصمي، مكتبة ابن تيمية، ط٢.

٣) ـــــــــــــــ، منهاج السنة، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، مؤسسة قرطبة، ط١، ١٤٠٦هـ.

٤) ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أحمد بن علي، النكت على كتاب ابن الصلاح، تحقيق، د. ربيع المدخلي، دار الراية، الرياض، ط ٢.

٥) ـــــــــــــــ ، تقريب التهذيب، تحقيق، مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢ـ ١٤١٥هـ.

٦) ـــــــــــــــ، تهذيب التهذيب، دار الفكر، بيروت، ط١٩٨٤،١م.

٧) ـــــــــــــــ فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار المعرفة، بيروت، ط٢.

٨) ابن كثير الدمشقي، أبو الفداء، إسماعيل بن كثير، البداية والنهاية، تحقيق، علي شيري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ.

٩) الألباني، محمد ناصر الدين، إرواء الغليل، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ.

١٠) ـــــــــــــــ سلسلة الأحاديث الصحيحة، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع ، الرياض.

١١) الأميني، عبد الحسين أحمد، الغدير في الكتاب والسنة والأدب، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٤، ١٩٧٧م.

١٢) الأندلسي، أحمد بن محمد بن عبد ربه، العقد الفريد، تحقيق: مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية ـ بيروت. ط١ ، ١٤٠٤هـ.

١٣) الحاكم النيسابوري، محمد بن عبد الله، المستدرك على الصحيحين، مع تعليقات الذهبي في التلخيص تحقيق، د. يوسف عبد الرحمن المرعشلي، دار المعرفة، بيروت. وطبعة دار المعرفة الثانية بتحقيق، عبد السلام علوش .

١٤) ـــــــــــــــ معرفة علوم الحديث، تحقيق: السيد معظم حسين، دار الآفاق، بيروت، ط٢، ١٣٩٧هـ.

١٥) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت، تاريخ بغداد، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ المجموع، ج ٧ ص ٦٤.

١٦) الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد، الموقظة في علم مصطلح الحديث، تحقيق، عبد الفتاح أبو غدة، ، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط ٢، ١٤١٢هـ.

١٧) ـــــــــــــ تأريخ الإسلام، تحقيق، د. عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.

١٨) ـــــــــــــ تذكرة الحفاظ، تصحيح، عبد الرحمن بن يخي المعلمي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٩) ـــــــــــــ ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، تحقيق، عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ١٤١٠ هـ.

٢٠) ـــــــــــــ سير أعلام النبلاء، تحقيق، شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٩، ١٤١٣هـ.

٢١) ـــــــــــــ لكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تحقيق، محمد عوامة، دار القبلة للثقافة الإسلامية ،جدة، ط١، ١٤١٣هـ.

٢٢) ـــــــــــــ ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق، علي محمد البجاوي، الناشر: دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٩٦٣م.

٢٣) الزيلعي، عبدالله بن يوسف، نصب الراية لأحاديث الهداية، دار الحديث ـ القاهرة.ط١ ، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.

٢٤) السبكي تاج الدين، عبد الوهاب بن علي، طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق، محمود محمد الطناحي و...دار هجر للطباعة والنشر، ط٢، ١٤١٣ هـ.

٢٥) السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، فتح المغيث شرح ألفية الحديث، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٣ هـ.

٢٦) السمعاني، عبد الكريم بن محمد، الأنساب، تحقيق، عبد الله عمر البارودي، دار الجنان، لبنان، ط١، ١٩٨٨م.

٢٧) السيوطي جلال الدين، أبو الفضل عبد الرحمن، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي،

٢٨) الشنقيطي، محمد الأمين ، أضواء البيان، تحقيق، مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر ، بيروت، ط ١٤١٥ هـ.

٢٩) الشهرزوري ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح)، تحقيق، صلاح محمد عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٠) الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك، الوافي بالوفيات، تحقيق، أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، ١٤٢٠هـ.

٣١) طهراني، آغا بزرك، الذريعة الى تصانيف الشيعة، دار الأضواء، بيروت، ط١، ١٤٠٣ هـ.

٣٢) العسكري، مرتضى، معالم المدرستين، مؤسسة النعمان للطباعة ، بيروت، ط، ١٤١٠ هـ.

٣٣) العلوي، محمد بن عقيل، العتب الجميل على أهل الجرح والتعديل، تحقيق، صالح الورداني، الهدف للإعلام والنشر.

٣٤) الغماري، أبو الفيض أحمد بن الصديق، در الغمام الرقيق، تحقيق، عبد الله التليدي، ط ١، ١٤٢١ هـ.

٣٥) اللكنوي، أبو الحسنات، محمد عبد الحي، ظفر الأماني في مختصر الجرجاني، تحقيق، تقي الدين الندوي، الجامعة الإسلامية، الإمارات العربية، دبي .

٣٦) المعلمي اليماني، عبد الرحمن بن يحيى، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، تحقيق، محمد ناصر الدين الألباني و...، المكتب الإسلامي، ط٢، ١٤٠٦ هـ.

٣٧) النووي، أبو زكريا، محيي الدين بن شرف، شرح صحيح مسلم، دار الكتاب العربي، بيروت، طبعة عام ١٤٠٧هـ.